

التنبؤ الاقتصادي عن الأرز

الإنتاج:

كان إنتاج الأرز في ١٩٥٨/٥٧ : ١,٧١٨ ألف ضريبة وهو أعلى رقم في تاريخ الأرز في مصر ، وهو أعلى بنحو ٩ ٪ عن السنة السابقة ٥٧/٥٦ وتعود هذه الزيادة : إلى أن المساحة المزروعة كانت كبيرة جداً (٧٣١ ألف فدان) ، وأن متوسط محصول الفدان قد وصل إلى أعلى مستوى له (٢,٣٥ ضريبة) أما في موسم ١٩٥٩/٥٨ فقد انخفض الإنتاج إلى ١,٠٨٧ ألف ضريبة أى بواقع ٣٧ ٪ عن الموسم السابق ، وكان هذا الانخفاض نتيجة نقص المساحة المزروعة ، وبالتالي نقص متوسط محصول الفدان .

ولا شك أن نقص المساحة يرجع إلى نقص إمدادات مياه النيل وهى التى تحدد مساحتي الأرز والقطن مجتمعين في مناطق زراعة الأرز بمديريات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية والغربية ، وكان من نتيجة ارتفاع نسبة أسعار الأرز عن القطن أن خصصت مساحة كبيرة لزراعة الأرز ، فقد فاقت مساحة الأرز المساحة المخصصة بتحصاريح الري بمقدار ٣٤ ٪ منها نحو ١٠ ٪ تروى بالآبار وواحد في المائة يزرع كمحصول نيلي ، والقدر الباقى وهو ٢٣ ٪ كان سيزرع قطعاً بصفة أساسية .

وقد صاحب ذلك انخفاض المساحة بالمنطقة التى تزرع الصنف المتفوق المعروف باسم نهضة (ياباني منتخب ٤٧) ، وعلى ذلك هبط متوسط محصول الفدان فوصل إلى ٢,١ ضريبة .

الاستهلاك :

ارتفع استهلاك الفرد في مصر من الأرز إلى أعلى مستوى في موسم ١٩٥٧/٥٦ لاذ وصل إلى ٣٠,٢ كجم ثم انخفض إلى ٢٦,٤ كجم في موسم ١٩٥٨/٥٧ ومع ذلك فقد كان في مستوى أعلى مما كان عليه قبل الحرب ، ويرجع ذلك إلى أن الأسعار المحددة للأرز بالنسبة للسلع الأخرى كانت عالية في حين انخفض في نفس الوقت

الرقم القياسي لأسعار الحبوب الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن السعر الواقعي للأرز كان أعلى من السعر المحدد لإقبال المصدرين على شراء الأرز وتصديره للحصول على أرباح مجزية .

وكان سعر الضريبة (٩٤٥ كجم) من الأرز الياباني ١٧ جنيتها ، ومن النباتات ١٦ جنيتها ، ومن السبعيني ١٤ جنيتها ، وهذه الأسعار تسليم الشون ، على أن تكون النظافة ٩٦٪ . وكل نظافة تزيد بمقدار ١٪ يدفع عنها للنتج ١٨٠ ، جنيتها لصنف الياباني و ١٧٠ ، جنيتها للنباتات ، كما يخصم ٢٠٠ ، جنيتها للياباني و ١٩٠ ، جنيتها للنباتات عن كل ١٪ نقص في درجة النظافة .

الصادرات :

وصلت صادرات مصر إلى مستوى أوجها في ١٩٥٨/٥٧ فقد كانت ٤٣٠ ألف طن أي أزيد عن السنة السابقة بمقدار الثلثين ، وكانت تبلغ أربع مرات ونصف بالنسبة للصادرات في سني ما قبل الحرب ، وقد اتجه ما يزيد عن نصف الصادرات ، نحو البلاد الآسيوية (أساساً اندونيسيا واليابان وسيلان) والباقي إلى البلاد الأوروبية (أساساً ألمانيا الغربية والنمسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا) وإلى البلاد العربية (أساساً لبنان والإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي) .

ومنذ أكتوبر ١٩٥٨ توقفت الصادرات من مصر في الحقيقة ، فصدر ٣٢ ألف طن فقط إلى الإقليم السوري و ١٥ ألف طن أخرى إلى لبنان والأردن والبلاد الأوروبية . ومن الأمور التي تدعو إلى الذكر أن متوسط الإنتاج العالمي في موسم ١٩٥٨/٥٧ قد هبط بوضوح في صادرات الأرز من أغلب البلاد العامة المنتجة ، بينما اشتد الطلب العالمي على الاستيراد في عموم عام ١٩٥٨ عما كان عليه في عام ١٩٥٧ .

(ملخص تقرير السيد برتال — سيج الخير)
الاقتصاد الزراعي بمنظمة الأغذية والزراعة)